



لعلها مجرد مصادفة أن يتزامن وقف لبنان وسوريا وإيران هذه الأيام على حافة الهاوية الاقتصادية، من دون أن يكون العراق، بصفته حلقة مهمة في ذاك المحور المزعوم، في حالة استقرار اقتصادي أيضاً. لكن الخيط الرفيع الذي يربط البلدان الأربع ليس منسوجاً من خيال قادتها ومعاركهم الدونكيشوتية، هو أيضاً معقود بإحكام في نظرة الآخرين، الأميركيين وأوروبيين وروس وصينيين، الذين ما عادوا يميزون كثيراً، كما في الماضي بين الهويات الأربع وخصوصياتها.

الادعاء الإيراني الأخير بالسيطرة على أربع عواصم عربية، بإضافة صنعاء إلى كل من بيروت ودمشق وبغداد، والذي لم يؤخذ يوماً على محمل الجد، بناء على حقيقة أن طهران لم ولن تمتلك المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية لكي تكون عاصمة "إمبراطورية" تحكم أي عاصمة عربية ضعيفة أو مضطربة. هي تتمتع بلا شك بالإمكانات الأمنية (وليس العسكرية) إطلاق مثل هذا الشعار، لكنها ليست مؤهلة حتى لأدوار حاسمة سواء كان في لبنان او سوريا او العراق او طبعاً اليمن.

لكن، ولسوء الحظ، صدق الأميركيون والإuropeيون خاصة، ذاك الادعاء على الفور، وتعاملوا معه كأمر واقع. كانت هنا بالطبع حاجة إلى تضخيم التوسيع الإيراني في العالم العربي، وفي تحويله إلى خطر وجودي، يفوق الخطر الإسرائيلي ويحل محله تماماً. وكانت هناك رغبة في اختبار قوة العقوبات الاقتصادية وقدرتها على أن تكون بديلاً من الحروب العسكرية الطائشة أو المكلفة. كان اختيار إيران لتكون هدف الحصار، نموذجياً، لا سيما في ضوء الخطاب الإيراني المتفلت.

الاختبار دخل الآن في مراحله النهاية الحرجة، والسؤال لم يعد كيف ستنهار تلك السلسلة الإيرانية؟ بل متى؟ ومن هي الحلقة الأولى التي ستتهاوى وتجر معها بقية حلقات "المحور المزعوم"؟ الظاهر هو أن سوريا هي الحلقة الضعيفة والأقل قدرة على الصمود. وقد تأخر النظام كثيراً في إعلان نواياه بفك الارتباط مع طهران. ثمة من يرى أنه أعلن العكس تماماً في الأسابيع القليلة الماضية، لا سيما عندما زار رئيسه بشار الأسد طهران، واستقبل أكثر من موافٍ إيراني. لكنه لم يحصل حتى الآن ثماراً وافية لاحتواء أزمته المعيشية الخانقة.

الانهيار السوري وشيك، وقد يكون مدمراً أكثر من سنوات الحرب الثمانية الماضية. والأسوأ من ذلك أنه سيعبر الحدود نحو لبنان بشكل أسوأ وأخطر من النزوح السابق، الذي ترافق مع حركة انتقال للأموال والاستثمارات السورية، بحيث بات نحو نصف "النازحين" السوريين المقيمين داخل الأراضي اللبنانية يصنفون من موالي النظام ومموليه ومعاونيه على التهرب من العقوبات الدولية، كما صار أكثر من نصف المشرفين الإيرانيين على الشأن الداخلي السوري يقيمون في لبنان أو يمررون عبره.

هذا هو التقدير الدولي الذي يجعل لبنان هدفاً رئيسياً لنظام المراقبة والمحاسبة المفروض على إيران وسوريا، والذي يتخلى يوماً بعد يوم، تفهمه لحساسية الوضع اللبناني وتعاطفه مع الغالبية اللبنانية التي تناهض "محور الشر" الإيراني.. ولا يمانع في أن يختبر فكرة الانهيار اللبناني، الذي لا يقتصر فقط على خطة ضرب حزب الله وجمهوره، بل بات يعتبر صدئ طبيعياً للانهيار السوري الذي يتتسارع على نحو خطير هذه الأيام.

الهامش اللبناني يضيق يوماً بعد يوم. والاعتماد على التعقل الأميركي، أو العطف الأوروبي، لم يكن له أساس، ولن يكون له أي مفعول. أما الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، التي تناقشها السلطة اللبنانية، الان، فثمة ما يوحى بأنها تأخرت أيضاً، ولن تكون مجديّة في منع تداعيات الانهيار السوري، أو التعرّض الإيراني، كما لن تكون مقنعة في كسب ود الأميركيين، الذين يعتمدون الحصار الاقتصادي وسيلة للتغيير السياسي جذري في المحور الإيراني وتوابعه، ويعتبرون أن الوقت مناسب لما يشبه "صفقة القرن" التي تستهدف تصفيّة القضية الفلسطينية نهائياً.

المصادر:

جريدة المدن